



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد التسعون / السنة الثانية والخمسون

صفر - ١٤٤٤ هـ / أيلول ١٥ / ٢٠٢٢ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>



المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية
باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: التسعون السنة: الثانية والخمسون / صفر - ١٤٤٤هـ / أيلول ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/السعودية
الأستاذ الدكتور سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتور عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتور غادة عبدالنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقوم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمّار أحمد محمود	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .

٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبيحته ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

• تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورتات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .

• تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة. ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

• يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

• يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .

• يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

• يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره و فقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثّة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فاقترضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
30-1	تنوع الأوجه الإعرابية للمرفوعات في كتاب (تمرين الطُّلاب في صناعة الإعراب) للشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) نسرين أحمد حسين الساداني ومحمد ذنون فتحي
55 -31	الوعي بتاريخ العجم القديم في الشعر الجاهليّ - الأكاسرة أنموذجًا - إسلام صديق حامد وباسم إدريس قاسم
80 -56	التوجيه الصوتي لظاهرتي (الإظهار والإدغام) عند الدمياطي (ت:1117هـ) في كتابه (إتحاف فضلاء البشر) -دراسة تحليليّة- كلاله أحمد كاللي وعبدالستارفاضل خضر
105 -81	دلالة ظاهرة العدول في كتاب (معتك الأقران) للسيوطي (ت911هـ)التذكير والتأنيث - أنموذجًا - ليندا باكوز أبرم ومنال صلاح الدين الصقّار
116 -106	الإشارات تمارة نبيل اليامور وأن تحسين الجلي
151 -117	مقدمة في علم حروف الهجاء في باب الألف اللينة محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817 هـ) تحقيق ودراسة رافع إبراهيم محمد إبراهيم
185 -152	(التشبيه المركّب في كتاب مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق لابن حزم الأندلسي (ت:456هـ) علي عبد علي الهاشمي وشيماء أحمد محمد
204 -186	الشاهد النحويّ الشعريّ في شروح اللّمع لابن جيّ (ت 392هـ) معجم وتوثيق _ باب المفعول المطلق أنموذجًا -- خالدة عمر سليمان وصباح حسين محمد
237 -205	التأويل في ضوء التداوليّة المعرفيّة نماذج مختارة من شعر محمد بن حازم الباهليّ علا هاني صبري وعبدالله خليف خضير
273 -238	التعليل الصرفي في الدرس اللغوي لأبنية الأفعال المزيدة عند ابن جيّ (ت:392هـ): الخصائص محورًا مصعب يونس طركي سلوم وهلال علي محمود
295 -274	سيمبولوجيا الاسم ودوره في تصوير البعد الاجتماعي للشخصيّة الروائيّة قراءة في رواية (رياح الخليج) لإبراهيم السيد طه حارث ياسين شكر المشاطة
322 -296	الإظهار في مقام ضمير الرفع (المتّصل، المنفصل) (دراسة نحويّة دلالية في كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنوويّ ت 676 هـ فاتن سالم محمود ورحاب جاسم العطوي

358 - 323	مرويات الأُسعدِيّ من كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني جمعٌ ودراسة سعد خطاب عمر
394 - 359	موقف المستشرق غارسيه غومس من الشعر الأندلسي سعدية أحمد مصطفى
428 - 395	الخوف الدينيّ في الشعر الأندلسيّ في القرن الخامس الهجريّ رغدة بسمان الصائغ وفواز أحمد محمد
454 - 429	المرجعيات الثقافية في رواية يوليانا لزار عبدالستار قيس عمر محمد
476 - 455	شعرية العنونة في شعر أحمد جار الله محمد طه عبد المعين
507 - 477	ميمية ابن الروميّ في رثاء البصرة دراسة أسلوبيّة طارق حسين علي
540 - 508	المشتقات في القصائد المعلقة دراسة صرفيّة دلاليّة معلقة زهير بن أبي سلمى أنموذجًا نجيب محمود علاوي
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
651 - 541	صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: 764هـ/1363م) وعلاقته بعلماء عصره نهال عبد الوهاب وناصر عبد الرزاق عبد الرحمن
693 - 652	حركة مجتمع السلم (حمس) ودورها السياسي في الجزائر أحمد خالد أحمد وسعد توفيق عزيز البرّاز
620 - 694	الجدور التاريخيّة للمغول والبداية الرسميّة لقيام دولتهم سنة 603هـ/ 1205م زياد علاء محمود و نزار محمد قادر
644 - 621	محكمة العدل الدوليّة وقضايا العرب في المغرب العربي (1973-1998) قضية شريط أوزو نموذجًا) أنسام أديب الضاحي و مجول محمد محمود
691 - 645	هجرة القبائل من الجزيرة العربيّة إلى العراق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وعلاقتها بالسلطة العثمانيّة هاشم عبد الرزاق صالح الطائي
720 - 692	أزمة المياه وأثرها على دول حوض النيل من القرن العشرين ولغاية عام 2015 إطلال سالم القس حنا
740 - 721	الملاحم الاقتصاديّة من خلال كتاب قوانين الدواوين لابن مماتي (606هـ-1209م) أشرف عبد الجبار محمد
767 - 741	الأحوال الاقتصاديّة في العصر الراشدي نشتيمان علي صالح
794 - 768	التحدّيات التي واجهت الملك فيصل 1921-1933 محمود أحمد خضر المعماريّ و عبّاس إسماعيل الرّؤاس

822 - 795	فائز فتح الله الرعاش	جند السودان الغربي في عهد المرابطين وأسلحتهم
بحوث علم الاجتماع		
877 - 823	مؤيد إسماعيل جرجيس و سلمى حسين كامل	اضطرابات الأكل وعلاقتها بحل المشكلات لدى ربّات البيوت في مركز مدينة أربيل
938 - 878	عذراء صليوا شيتو	الحوار الديني وبناء السلام وترسيخ التعايش السلمي في العراق الحالي الحوار المسيحي-الإسلامي نموذجاً
بحوث الفلسفة		
965 - 939	فتر ميسر سعيد و أحمد شيال غضيب	الذاكرة والتذكر بين هنري برجسون وبول ريكور - مقارنة مفاهيمية
بحوث الشريعة والتربية الإسلامية		
995 - 966	ياسر عبد العزيز سيدويش و ظافر محمد عبدالله	ياق القرآني في ورود الصفات الخبرية الموهمة للتجسيم
بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة		
1020 - 996	سلام جاسم عبدالله العزّي	التحوّل لخدمات المعلومات الرقمية في المكتبات الجامعية العراقية
بحوث علم النفس وطرائق التدريس		
1045 - 1021	عدنان حازم عبد أحمد	تقويم كتاب مادة الأدب والنصوص للصف الرابع العلمي من وجهة نظر تدريسيها
1103 - 1046	شيماء طلب النجاوي	المرونة المعرفية وعلاقتها بأساليب التعلم لدى طلبة كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الموصل
بحوث القانون		
1146 - 1104	مصالح جميل أحمد و مجيد خضر أحمد	الإطار المفاهيمي لمنظومة الأمن العام

أزمة المياه وأثرها على دول حوض النيل من القرن العشرين

ولغاية عام 2015

إطال سالم القس حنا *

تأريخ القبول: 2021/10/30

تأريخ التقديم: 2021/9/2

المستخلص:

تُعد مشكلة المياه من أبرز المشاكل التي تواجه دول حوض النيل على الصعيدين الإقليمي والدولي وتؤثر على العلاقات فيما بينها تحديدًا دول المصب مصر والسودان، سيما مع محاولة الدول الغربية التقرب من الدول الإفريقية لضمان مصالحها في المنطقة.

ومن هنا جاءت دراستنا لبيان طبيعة المشكلة وتأثيرها على علاقات مصر بدول حوض النيل، لمعرفة أسبابها ومن ثم توضيح الدوافع التي أدت إلى تفاقمها مع بداية القرن الحادي والعشرون.

فمسألة المياه وإنشاء السدود على حوض نهر النيل، من أبرز المسائل التي كانت ومازالت تؤدي إلى التوتر والتصعيد بين مصر ودول الحوض، وتحوّلت إلى سلاح سياسي واقتصادي، لتصل إلى نشوء الأزمة بسبب نمو حجم السكان والتنمية الاقتصادية، ومحاولات دول حوض النيل كافة إلى النهوض، وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها.

الكلمات المفتاحية: (مشكلة المياه، دول حوض النيل، مصر، نهر النيل، معالجة).

مقدمة:

يُعد نهر النيل من أبرز الأنهار الذي ترسم حول مجراه رقعة كبيرة من القارة الإفريقية، إذ تجري مياهه لآلاف الأميال، وفي طريقها تمر بالأقاليم الدائمة الأمطار طول العام، لينتهي المصب في البحر المتوسط بعد رحلة يصل طولها 6671 كم، وبذلك يُعد

* أستاذ مساعد/قسم التاريخ/كلية التربية/جامعة الحمدانية .

أطول نهر في العالم، أمّا من ناحية الاستغلال فالسودان ومصر هما أكبر الطاقات الطبيعية والأكثر استغلالاً لمياهه، الأمر الذي كان ومازال مصدر الخلاف حول تقاسم مياهه بين دول حوض النيل، ممّا يؤدي في كثير من الأحيان إلى التوتر بينها لتأمين احتياجاتها المائية، وتلبية مطالب الدول الأجنبية التي تقوم بالضغط على دول الحوض (1).

يتكون حوض نهر النيل من ثلاثة أحواض فرعية هي حوض هضبة البحيرات الاستوائية، وحوض الهضبة الاثيوبية وحوض بحر الغزال، وهذه الأحواض الثلاثة متباينة في مناخها ولا يرتبط أي منها بالآخر، ويغطي حوض النيل الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، وتبدأ أقصى منابع النيل في الجنوب بالقرب من بحيرة تنجاقيا، ويمتد إلى مصبه في البحر المتوسط، وتقدر مساحة الحوض بنحو 3.1 مليون كم²، تضم عشر دول هي كل من أوغندا - كينيا - تنزانيا - رواندا - بورندي - الكونغو - إثيوبيا - ارتيريا - السودان - مصر (2).

يبلغ الانتفاع المائي لنهر النيل نحو 1600 مليار م³ سنويا، وهو إجمالي ما يسقط على الحوض من أمطار، أي أنّ متوسط نصيب كل فرد من مواطني دول الحوض العشر يصل إلى نحو 4878م³ سنويا، الأمر الذي يؤكد حالة الوفرة الكمية للمياه إلا أنّ معظم دول النيل عدا مصر لا تستخدم إلا قَدراً ضئيلاً من إجمالي مواردها المائية المتجددة، وتستهلك دول المنبع كميات ضئيلة فمثلاً إثيوبيا تستهلك نحو 1% وكينيا 2% وتنزانيا 3% والكونغو 1% وبورندي 5%، وتُشير التقديرات إلى أنّ حجم المتوسط السنوي للأمطار على دول منابع النيل يُقدر بنحو 900 مليار م³ سنويا بينما إيراد نهر النيل لا يتجاوز 84 مليار م³ يأتي 72 مليار م³ منها أي 87% من مياهه من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا بينما يأتي 13% من منطقة البحيرات العظمى أي نحو 12 مليار م³

(1) حسين سالم ابو شويشة، حوض النيل والاطماع الصهيونية، ص147،

(2) ضياء الدين القوسي، من اين تأتي مياه النيل؟، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، (تموز،

2010)، ص38؛ وللاطلاع على دول حوض النيل ينظر الملحق رقم 1.

(3). بينما تعتمد معظم الأراضي الزراعية في مصر اعتماداً أساسياً على مياه النيل بنسبة 55,5%⁽¹⁾ وبذلك يُعد شريان الحياة الرئيسي لمصر وتُعد مياهه المورد الأساسي للمياه السطحية العذبة وتعتمد عليه في الاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية ولا تُلبي موارد المياه المائية الداخلية إلا 5% فقط من احتياجاتها من الماء العذب بينما تحصل على 95% من نهر النيل على عكس جميع دول الحوض الأخرى التي تسقط عليها الأمطار بغزارة وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية ولديها انهار أخرى عديدة⁽²⁾.

- المحور الأول: دوافع مشكلة المياه بين مصر ودول حوض النيل.

تتنتمي مصر تاريخياً إلى قارة إفريقيا وبصفة خاصة إلى دول حوض النيل؛ إذ تربطهما علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة وهي حقائق ثابتة استقرت وتوطدت عبر آلاف السنين وامتدت إلى وقتنا الحاضر، ووجد المصريون القدماء في سعيهم لاكتشاف أسرار منابع النيل وإقامة علاقات وثيقة مع سكان الوادي في أقصى جنوبه أن نهر النيل رغم بعض العقبات الملاحية التي تُعد تحديات لهم أفضل وسيلة لنقلهم إلى أعالي النهر وإلى البلاد التي ترفد منها مياهه وتتمية الروابط بين دوله⁽³⁾.

- الدوافع التاريخية لنشوء أزمة المياه:

أخذت العلاقات بين مصر ودول الحوض في العصر الحديث اشكالا متعددة بين التوتر والفُتور والنّصعيد ، فنجدُ بداية الصراع بين الطرفين في القرن التاسع عشر الذي تجدد عندما بدأت أسرة محمد علي باشا 1805-1848، في التوسع والسيطرة، إذ قام الوالي محمد علي باشا بالعديد من الحملات لإخضاع إثيوبيا وبلغت ذروة هذه الحملات في

(3) اميرة محمد عبد الحليم، "المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل"، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز، 2010، ص80.

(1) محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، مصر والصراع حول القرن الإفريقي 1945-1981، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، 2011)، ص16.

(2) محمد سالم طابع، الاحتياجات المائية المصرية...تحديات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز، 2010، ص51.

(3) احمد بدر شرف الدين، التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز، 2010، ص181.

عَهد الخديوي إسماعيل 1864-1879، فحاضت مصر وإثيوبيا حرباً صَروساً للسيطرة على مداخل البحر الأحمر ومخارجه وعلى منابع النيل. ففي عام 1876 وقعت معركة جُورا القريبة من الحدود الأتريرية هُزم فيها الجيش المصري، وقامت بريطانيا باحتلال مصر عام 1882، إلى جانب احتلالها عدد من دول حوض النيل؛ مثل اريتريا وأوغندا ورواندا وبوروندي وكينيا، وأسهم التنافس البريطاني - الفرنسي للسيطرة على الأراضي والموارد في أفريقيا بتجدد الصراع حول النيل مرة أخرى؛ إذ قامت فرنسا بتقوية علاقاتها مع الإمبراطورية الاثيوبية، ونجحت في إقناعها بفكرة بناء سد على النيل الأبيض، وذلك للوقوف بوجه النفوذ البريطاني وتقليل مخاطر السيطرة البريطانية على النيل ومن ثم سيطرتها على القارة الإفريقية⁽¹⁾.

- إقامة المشاريع التنموية بغياب احدي دول الحوض:

نتيجة لاستمرار التنافس على المياه وقعت كل من بريطانيا وإثيوبيا معاهدة بينهما عام 1902 نصت المادة الثالثة منها على عدم إقامة أو السماح بإقامه أي مشروع على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر الشوباط يمكن ان يُوقف تدفق مياهها إلا بالاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطاني في مصر انذاك وكذلك الاتفاقية الموقعة عام 1906 بين بريطانيا والكونغو التي نصت المادة الثالثة منها ايضا على تعهد حكومة الكونغو بالا تقيم الاخيرة أو تسمح بإقامة أي مشروع على أو بالقرب من نهر سيلميكي أو نهر ايزانجو يمكن أن يكون من شأنه انخفاض تدفق المياه التي تدخل إلى بحيرة البرت إلا بالاتفاق مع الحكومة السودانية⁽²⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه ماهي الاسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة المياه بين مصر ودول الحوض؟

كانت أولى الأسباب هي بناء السدود على النيل التي بدأت بنشوء فكرة إقامة مشروعات مائية على النيل في مصر منذ عهد محمد علي باشا عام 1847 التي كانت كلها

(1) أحمد محمد أبو زيد، الضيفه الأخرى: الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل، مجلة سياسات عربية، ع 7، اذار، دبي، 2014، ص16.

(2) محمد عبد العزيز مرزوق، الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل... رؤية قانونية، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز، 2010، ص107.

تتصّب حَوْل مدّ التُّرْع وثقوية الجُسور وأنشاء القناطر لاحتجاز المياه في أوقات الفيضان وتغذية التُّرْع ، وكان أبرز مشروع انشئ على ارضِ الواقع هو سد اسوان الذي افتتح عام 1902، وقناطر أسيوط التي افتتحت عام 1902، قناطر اسنا عام 1906، قناطر نجع حمادى عام 1930، وتم انشاء خزان جبل الاولياء على النيل الأبيض جنوب الخرطوم عام 1937 التي ظلت دول الحوض تنتظر اليها بتحفظ شديد، قناطر الدلتا الجديدة عام 1939، ، إلا أنّ أبرز مشروع كان هو انشاء السد العالي للسيطرة على الفيضانات المدمرة ، ومع اقامة تلك المشروعات إلا أنّنا نجد أنها لم تشكل سوى جزء بسيط من المشروعات الكبيرة الممكنة لتطوير الايرادات المائية لنهر النيل في مجراه الأعلى والأوسط⁽³⁾.

يعدّ تمسك مصر بحقها التاريخي لأنّ نهر النيل ملك خاص لها أحد الأسباب التي ادت إلى تعثر الحُلُول كمشروع الاوندجو(الذي سناتي على ذكره لاحقاً) الذي لم يتمكّن من إيجاد حُلُول له منها صعوبة إقناع الرأي العام المصري بأن نهر النيل يمرّ بعشر دول وأنه يجب أن تتقاسمه معهم لأنه بحسب وجهة نظرهم جزء من تراثهم وأنه ملكهم، فضلاً عن أنّ الزراعة المصرية تعتمد اعتماداً كلياً على نهر النيل، وكان السيد عصام منتصر مدير معهد التخطيط في ذاكار قد قدم دراسة عن حوض النيل إلا أنّ وزارة الزراعة المصرية لم تُقدم له المساعدة ولا أية معلومات مطلوبة لإكمال المشروع وظلت مجموعة الاوندجو تُراوح في مكانها والدول الإفريقية بما فيها السودان، إلا أنّ المسؤولية لا تقع على دول الحوض فحسب بل تتحمل مصر جزء منها لأنها انشأت السد العالي دون استشارتهم، مُعتمدة في ذلك على الاتفاقيات التي وقعت بينهم في فترة الاستعمار رافضة تعديلها⁽¹⁾. ليعود وزير خارجية مصر بطرس بطرس غالي 1977-2016 الذي ساهم بانشاء تلك المجموعة بعد أكثر من ثلاثين عاماً ليؤكد بأنّه حاول جاهداً، ومعَه صديقه وزير الكهرباء ماهر أباطة بأن تستخدم مصر المحطات النووية لتوليد الكهرباء، لكنهم رفضوا وقالوا له

(3) احمد السيد النجار، نحو رؤية متكاملة لتنمية ايرادات النيل، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة،

تموز، 2010، ص ص 47-48.

(1) بطرس بطرس غالي، بين النيل والقُدس يوميات دبلوماسي مصري، ترجمة ناجي رمضان، ط2، دار

الشروق، (القاهرة، 2015)، ص ص 85-86.

بانه يريد لهم المشاكل والمشروع يقضي بتوريد عدد من المحطات، ولكن وبعد ٣٠ عاماً فكرت مصر أخيراً في إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء مُعتمدة على مشروعه السابق⁽²⁾.

- ضعف العناية الحكومية المصرية بقضية المياه :

يأتي إهمال ملف نهر النيل من قبل الحكومة المصرية لعقود طويلة أحد أسباب مشكلة المياه؛ فقد توترت العلاقات المصرية بدول حوض النيل بسببه خاصة في تسعينيات القرن العشرين، التي كانت تتأرجح بين التحسن والتوتر من مُدة لأخرى؛ نتيجة سوء ادارتها لهذا الملف الذي يُمثل أمناً قومياً لمصر، وكان يجبُ العناية بها منذُ وقت مُبكر، في ظل إهمال الدبلوماسية المصرية والخارجية المصرية للدائرة الإفريقية على جميع المستويات، سواء على مستوى الرئاسة أم الخارجية المصرية، وكذلك على المستوى الشعبي، والاستثمار للدائرة الإفريقية، ولاسيماً دول حوض النيل، التي تُعدُّ من الدول الهامة للأمن القومي المصري، أو ما يُسمى بالأمن المائي. فهناك من تحدّث عن أنّ الصراع القادم سيكونُ صراعاً مائياً⁽³⁾.

وفي المقابل أخذ صنّاع القرار في إثيوبيا ينظرون تاريخياً إلى الشرق الأوسط بوصفه أحد الأقاليم المؤثرة سلباً وإيجاباً في الأمن القومي لبلادهم، وذلك مقارنة بغيرها من دول إفريقيا جنوب الصحراء. وقد كشفت الثورات العربية عن أهمية الفاعل الإقليمي القادم من الجنوب أي إثيوبيا بما لها من دور في حوض النيل يمكن أن يُهدد الأمن القومي لكل من مصر والسودان، ولاسيماً في ملف أزمة المياه، إذ هدفت إثيوبيا إلى تعظيم مواردها المائية، والهروب من مُشكلاتها السياسية والاقتصادية الداخلية إلى الأمام، بافتعال أزمة خارجية مع مصر، لم تخف حدثها، إلا بعد قيام الثورة المصرية في ٢٥ يناير/كانون الثاني

(2) لقاء صحفي اجراه وائل علي مع بطرس بطرس غالي 6 حوارات مع بطرس غالي، القاهرة، 2008،

في برنامج المصري اليوم، نشر في 4 كانون الأول 2013.

(3) مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، نص المقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع:

٢٠١١ ، وما أعقب ذلك من زيارات شعبية ورسمية مصرية لأديس بابا، إذ تعهد رئيس الوزراء الإثيوبي بعدم التصديق على اتفاقية عنتيبي التي وقعت في عام 2011⁽¹⁾ .

- استعمال المياه سلعة اقتصادية :

كان طرح فكرة استعمال المياه سلعة أحد أسباب المشكلة فقد تبني بيان دبلن عام 1992 الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو ما يُسمى الفكر المائي الجديد للبنك الدولي فقد نص المبدأ الرابع منها على اعتبار الماء سلعة اقتصادية؛ إذ أكدت الدول على تبني سياسة التسعير وتشجيع اللامركزية في تقديم خدمات المياه لحماية نوعية المياه وإيجاد أسواق للمياه كأكثر الوسائل فعالية في توزيع الموارد الشحيحة ، فقد تلقت بعض دول منابع حوض النيل فكرة بيع المياه دولياً وبأدوات إلى تأييدها والسعي لتنفيذها وتطبيقها على مصر والسودان، لاسيما وأن هاتين الدولتين لا تسهمان معاً إلا بما يُوازي 1% من جملة الإيراد المائي لذلك فقد مثل الصراع حول مبدأ بيع المياه دولياً أحد مؤشرات الصراع المائي في حوض النيل الذي يشهد تعارضاً في الرؤى والتوجهات وتتأقضا في المصالح وتجاذبا بين دول منابعه ودولتي مصبه لقبول أو رفض بيع المياه دولياً لذلك قامت دول منابع الحوض بمطالبة مصر والسودان بدفع مبلغ مالي لما يحصلان عليه سنوياً من المياه⁽²⁾.

إن ما تبنته دول الحوض جاء مناقضا للجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1997، التي تضمنت بذل جهد منسق لتطوير مناهج أكثر تكاملاً لإدارة المياه ومن أجل تركيز أكبر على احتياجات الفقراء والشعوب الفقيرة وجرى في هذا الإطار التركيز على أوليات تتمثل بحماية النظم الأيكولوجية وضمان مشاركة أكبر للنساء والفقراء

(1) وقعت اتفاقية عنتيبي بين كل من اثيوبيا -اوغندا-كينيا-تنزانيا-رواندا- بورندي ولم توقع عليها 3 دول، وكان اهم ما تضمنته الاتفاقية انشاء مفوضية لتنظيم التعاون المشترك فيما بينها، ينظر: هاني رسلان، اتفاقية عنتيبي وازمة المياه...ابعاد ومحددات الموقف المصري، سلسلة ملف الازهرام الاستراتيجي، ع 218، السنة 19، شباط، القاهرة، 2013، ص13.

(2) محمد سالم، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الازهرام التجارية- قليب، (القاهرة ، 2011)، ص ص 179-180.

والجماعات المهمشة في إدارة المياه كما جرى التركيز على سياساتٍ محددة تُركِّزُ على خلقِ بيئةٍ سليمةٍ وحماية الفقراء وخلقِ شروطٍ أفضلٍ لإدارة المياه⁽³⁾.

-التدخل الاقليمي والدولي واثره في تنامي الصراع السياسي بين دول المنبع والمصب:

صار التشددُ تجاه مصر داخل غالبية دول الحوض ورقة رابحة في الصراع السياسي وهو ما عبرت عنه العديد من التقارير الدولية التي أشارت إلى نجاح رئيس الوزراء المصري وحزبه في توظيف هذه الورقة لرفع شعبيته وتنامي الجدل الداخلي حول مسألة الارتباط بالتعاون المائي المصري منذ أزمة 2003 عندما أعلنت برلمانات بعض دول الحوض كينيا، تنزانيا، أوغندا، عن عدم اعترافها بالاتفاقيات المنظمة للتعاون المائي مع مصر وأكدت أن السيادة الوطنية وترتبط مستقبل التنمية بها بالموافقة المصرية⁽¹⁾.

وللدول الأجنبية والاقليمية دور كبير في إثارة مشكلة المياه ، ولاسيما "إسرائيل" من خلال مساعدة إثيوبيا في إنشاء السدود على النيل الأزرق؛ إذ بدأت سلسلة نشطة من الاتصالات مع دول منابع النيل ولاسيما إثيوبيا، وتمثل عمق العلاقات بزيارة رئيس وزراء إثيوبيا زيناوي⁽²⁾، لتل أبيب أوائل يونيو/حزيران 2004، كما لعبت "إسرائيل" دور الداعم والمُحرض لأوغندا لتعلن عن رفضها اتفاقية مياه النيل لعام 1929 بين الحكومة البريطانية بصفتها الاستعمارية نيابة عن عدد من دول حوض النيل أوغندا وتنزانيا وكينيا والحكومة المصرية، فأكدت مصادر إعلامية إسرائيلية على ان المدة القادمة ستشهد حرباً شعواء بسبب المياه، إذ زعمت صحيفة ידיعوت أحرونوت في تقرير لها إن حرب المياه في

(3) احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الأمن المائي في حوض النيل، في: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 2009)، ص79.

(1) ايمن السيد عبد الوهاب، "دول حوض النيل...الأبعاد السياسية وتعثُر المفاوضات"، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز، 2010، ص96.

(2) ولد الامبراطور Legesse Zenawi Meles في مدينة عدوة عام 1955 ،لاب من قبيلة تجراي الاثيوبية وام ارتيرية، التحق بمدرسة وينجت العليا، شارك بالحركات الطلابية الاثيوبية التي مهدت الطريق لنشأة الحركة القومية الاثنية، انضم للجمعية التقدمية لمجتمع التجراي خلال المدة 1975-1979 ، ثم لجهة تجراي ، تدرج في المناصب وتمكن عام 2010 من الهيمنة المطلقة على تحالف الجبهة الثورية الشعبية الاثيوبية، توفي عام 2012، ينظر: خيرى عمر، غياب ملس زيناوي واثره على استقرار وتوجهات اثيوبيا، سلسلة ملف الاهرام ،ع213، السنة 18، ايلول، القاهرة، 2012، ص ص 103-104.

المنطقة ستتدخل في العقد المقبل، وأنّ التحدي الذي أبدته دول حوض النيل ضد الاحتكار المصري لمنابع النهر أغضب القاهرة وجعلها في حالة غليان، موضحاً أن تلك الدول رفضت أي حل وسط وقامت بنشر التهديدات قائلة أنّ حرب المياه ستشوب خلال العقد المقبل (3).

وهذا ما توقعه تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1999 الذي أشار لاحتمال اندلاع حروب من أجل المياه ولاسيما بين الدول التي تشترك في الأنهار والبحيرات التي تكون المصدر الرئيس للمياه لتلك الدول وتخوف من حدوث صراعات بين دول الحوض إثيوبيا ، مصر، السودان، بسبب المياه أكثر من أية منطقة أخرى في العالم نظراً للزيادات المتوقعة في الطلب على المياه مستقبلاً، ويعود سبب ذلك إلى التزايد المتوقع للسكان ، فضلاً عن التوسع الكبير في مشروعات الري التي يعدّها بعضهم أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام نهر النيل؛ لأنها تستخدم كمية كبيرة من المياه التي لا تعود مرةً أخرى إلى نظام النهر (1).

- استعمال المياه في السياسة:

إنّ مشكلة أزمة تخصيص الموارد ومتطلبات تفعيل خطط استخدام وإدارة المياه أحد أسباب مشكلة المياه فحوض النيل لا يعاني من ندرة المياه بل هناك وفرة ولكنها مهددة مما أدى إلى تنامي الاتجاهات الدولية الدافعة إلى تدويل قضايا المياه وقد تعددت أشكال هذا الاتجاه من خلال دور المنظمات والمؤسسات الدولية؛ إذ حددت الأمم المتحدة يوم 22 آذار من كل عام يوماً للمياه كما كان الإعلان عن الأهداف الإنمائية والدفع نحو عولمة المشكلات الإنسانية الخاصة بمكافحة الفقر من جانب والعناية بالتنمية البشرية من جانب آخر، متوازيًا مع دعوة البنك الدولي إلى تسعير المياه خلال اجتماعات الهيئة الدولية للموارد المائية التي عقدت في لاهاي في آذار 2000 ممّا يعكس توجهاً دولياً للمحافظة

(3) نقلاً عن : سامح عباس، العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل، 6 يونيو 2010، 11 مايو 2016.

<http://islammemo.cc/Tkare.html>

(1) ايمن شبانة، جدلية الامن والتنمية في حوض النيل: رؤية دول المنابع، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليبو، (القاهرة ، 2011)، ص118.

على الموارد الطبيعية ومواجهة التأثيرات السلبية لندرة المياه، ولكن المفارقة في حوض النيل أنَّ المشكلة لم تتعلق بالندرة ولكن بسوء الاستخدام وهدار المياه بحكم طوبوغرافيته في الكثير من المستنقعات (2).

إنَّ تسييس المسألة المائية في دول المنبع قد بلغ حدَّ المطالبة بتسعير المياه و مبادلتها بالنفط الموجود في مصر والسودان فقد دأبت ضحف المنبع على طرح قضية إعادة توزيع الحصص المائية على أسس جديدة تختلف على ما هو مقرر في النظام القانوني الحاكم لنهر النيل، وقد دفع ذلك كله بهذه الدول إلى تبني سياسة استراتيجية جماعية لدعم قوتها التفاوضية والحصول على تنازلات من دولتي المصب المار ذكرهما، ومن جانب آخر فقد تصافرت جهود كل من رواندا و بورندي وتنزانيا، وأوغندا للاستخدام الامثل لمياه نهر كجيرا الذي يصب في بحيرة فكتوريا كما أنَّ محطة بوجاجالي Bujagali للطاقة الكهربائية التي تقع على النيل شمال مدينة جينجا الأوغندية تطرح نموذجاً آخر لمشروعات تنمية حوض النيل (3).

تؤثر السياسة الأمريكية إزاء القارة الإفريقية بشكل عام على دول الحوض مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة فقد شهدت سياستها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة المدخل الاقتصادي بإعلان الرئيس الأمريكي بيل جيفرسون كلينتون William Jefferson Clinton (1946-) شراكة اقتصادية مع افريقيا عام 1998 على أساس التجارة وليس المساعدات، إلا أنه حدث نوع من التعديل لمدخل المساعدات وذلك تحت الضغوط المتعلقة بمتطلبات عسكرة السياسات الأمريكية في افريقيا، التي فرضت نوعاً من المراجعات أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن George.W.Bush 2001- 2009 في 14 آذار 2004، في سياق أعلن فيه عن مساعدات أمريكية إضافية للدول الفقيرة بدءاً من العام 2004، وقد انعكست على دول حوض النيل؛ إذ شكّل الملف المائي

(2) ايمن السيد عبد الوهاب، مبادرة حوض النيل...مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، في، حوض النيل، فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمركز الاهرام، (القاهرة، 2009)، ص79.

(3) حمدي عبد الرحمن، ديناميات الصراع و التعاون في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز، 2010، ص 66.

محورًا أساسيًا فيها وذلك بالسعي لتثبيت النفوذ الأمريكي والتمهيد للنفوذ الإسرائيلي، وخلق علاقات تعاونية مع إثيوبيا في كافة المجالات خصوصاً لما سُمي بالحرب على الإرهاب، بما أعطى إثيوبيا مكانة متميزة وانعكس ذلك على طبيعة وزنها الإقليمي وذلك بأغراض أمريكية إسرائيلية، هي شد الأطراف العربية بامتداداتها في مصر والسودان⁽¹⁾.

إهدار مصر للمياه المتدفقة إليها:

وتؤثر الإدارة المائية في مصر على علاقاتها مع دول الحوض، وتؤدي إلى تزايد المشكلة ففي الوقت الذي تُبدي فيه بعض دول الحوض اعتراضها، على حصول مصر على حصة الأسد من الجريان السطحي للنهر، والذي لا يزيد عن 100 مليار م³ سنويًا تحصل منه مصر على 55,5 مليار م³ فإن الكثير من دول حوض النيل، تنتقد مصر التي تزرع مساحة تزيد عن 2 مليون فدان بمحصول الأرز في بعض السنوات، وتنتقد الإدارة المائية التي تسمح بصرف ما يزيد عن 12 مليار م³ من المياه إلى البحر المتوسط وتنتقد ترك 10 مليار م³ سنويًا للتبخّر من بحيرة ناصر، وتنتقد أن يكون نصيب الفرد من مياه الشرب النقية يزيد الخدود التي يحصل عليها الفرد في أكثر بلاد العالم تقدمًا وهكذا فإن طبيعة المفاوضات التي تتم مع دول حوض النيل تتسم بالهجوم على الإدارة المائية المصرية وسياستها، ومن ثم فإن على مصر أن تدافع عن هذا الهجوم، عن طريق اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ترشيد استهلاك الماء وتقليل الفاقد في مختلف المجالات⁽²⁾.

هناك عامل غاية في الأهمية يؤدي إلى تفاقم المشكلة، ألا وهو المؤشر الاقتصادي الذي يخضع لعوامل، منها الفقر ونسبة السكان، فطبقًا لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في عام 2004، تُعد دول حوض النيل من أفقر الدول النامية، فهي جمعياً عدا مصر، تقع في فئة الدول الأقل دخلاً، وتعد مصر الدولة الوحيدة التي تقع في فئة الدول ذات الدخل المتوسط وانعكست حالة الفقر الشديد التي تُعتبر السمة الرئيسية لدول حوض

(1) امانى الطويل، تأثيرات المتغيرات الإقليمية على فرص التعاون في حوض النيل، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليب، (القاهرة ، 2011)، ص141.

(2) ضياء الدين القوسي ، جدلية الامن والتنمية في حوض النيل: الرؤية المصرية، في: الامن المائي في حوض النيل : اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليب،(القاهرة ، 2011)، ص52.

النيل عدا مصر على قدرات تلك الدول على توفير البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه التي تفتقر إلى طرق إيصالها إلى مواطنيها كافة، فضلا عن عدم وجود تغطية شاملة أو معقولة لشبكات الصرف الصحي في معظم تلك البلدان. ومنها يتضح لنا بأن دول حوض النيل تعاني من فقر مائي بالمفهوم الاقتصادي، بمعنى عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتشييد البنية الأساسية ذات الصلة، بمنظومة نقل وتخزين وتوصيل المياه إلى القطاعات العريضة من شعوب تلك الدول⁽¹⁾.

وفي رأينا يعد التقرير غير دقيق ومتناقضا فهو من جهة يعد مصر من الدول ذات الدخل المتوسط ومن جهة أخرى يذكر بأن دول الحوض بأنها تعاني من فقر شديد، بينما حصة الفرد المصري من المياه هي أقل من جميع دول الحوض الأخرى.

لذلك نجد بأن الوضع المائي لدول حوض النيل يمثل نموذجا يكاد يكون مثاليا لتضافر عوامل الندرة المائية الطبيعية والندرة الاقتصادية المتعلقة، بغياب البنية الأساسية اللازمة لاستغلال المياه المتاحة، ففي إثيوبيا مثلا فإن نسبة 52% من مواطنيها لا تصلهم مياه شرب نقية و32% لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، إلا أنها حققت تقدما ملحوظا على المستوى الاقتصادي؛ إذ حقق ناتجها القومي الإجمالي نمواً بنسبة 11.6 عام 2006 و11.1 عام 2008، وبالتأكيد فإن هذا التحسن النسبي في الوضع الاقتصادي خلق طلبا متزايدا على الغذاء والخدمات، بسبب الاستقرار الداخلي وكان مرتبطا بتوفير حياة أفضل لمواطنيها على عكس مصر⁽²⁾.

- المحور الثاني: أثر مشكلة المياه على علاقة مصر بدول حوض النيل:

إن صياغة التعاون المائي الجماعي في حوض النيل هدفاً حرصت عليه دول حوض النيل على تحقيقه عبر سلسلة من المبادرات والافكار والتدخلات الدولية لإيجاد حل للمشكلة، وكان من الواضح أن صياغته كروية استراتيجية ظلت حبيسة ثباين الآراء

(1) صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر و دول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية"1990-2010"، نص المقال متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

www.watersexpert.se/Al Nile.htm

(2) كارن ابو الخير، ادارة المياه في عصر الندرة، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز،

2010، ص31.

والدوافع الداخلية لدول الحوض نفسه وقيود البيئة الاقليمية، فضلاً عن تأثيرات المتغيرات الدولية، فيتضح لنا أنه منذ عام 1967 شهد العديد من التجارب بدءاً من مجموعة الاندوجو، وصولاً لمبادرة حوض النيل التي سنأتي على ذكرها مفصلاً⁽³⁾.

إنَّ عدم وجود تنظيم حقيقي حتى الآن بين دول الحوض يحسم عملية توزيع المياه، واستغلالها ثمَّثل عقبة أمام قيام تنظيم قانوني حقيقي يجمع كل دول الحوض؛ إذ ترى إثيوبيا مثلاً ان من حقها الاستفادة من هذه المياه، فضلاً عن ان القيادة الاثيوبية تسعى بعد إعادة ترتيب اوضاع الدول الجديدة في مرحلة ما بعد عام 1991، إلى تقديم نفسها كفاعل إقليمي قوي في منطقتي حوض النيل والقرن الافريقي، واللذين يُمكن النظر اليهما كمنطقة مُتصلة من خلال الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى بناء القرن الإفريقي الكبير، إلى جانب وجود تنافس كبير بين دول حوض النيل حول انتاج انواع معينة من المحاصيل التي تحتاج لكميات غزيرة من الأمطار، فضلاً عن وجود العديد من الصراعات والعداوات بين دول الحوض والاقبتال الداخلي مع بعضها بعضاً كما هو الحال بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا⁽⁴⁾.

-مشروع مجموعة الاندوجو :

كانت أولى المُبادرات المصرية لتنظيم توزيع المياه من قبل وزير خارجيتها بطرس بطرس غالي الذي أسهم في وضع مشروعاً سُمي بـ مجموعة الاندوجو ومعناها الإخوة ويتكون من الدول التي يمرُّ بها نهر النيل لتوعية الرأي العالمي بأهميته وفعلاً تمَّ عقد سلسلة من الاجتماعات في الخرطوم 1983، كينشاسا 1984، القاهرة في الأعوام 1985-1988، أديس أبابا 1991، وحصل على دعم من وزير الكهرباء ماهر أبابطة الذي بدوره وجَّه دعوة لُنظرائه في دول حوض النيل للحضور والمناقشة للتعاون في مجال توليد الكهرباء من السودان على نهر النيل، وربط شبكات الكهرباء المختلفة ببعضها بعضاً،

(3) ايمن السيد عبد الوهاب، الرؤية المصرية بين ادارة الازمة وصياغة التعاون الجماعي، في: الامن المائي في حوض النيل : اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية-قليوب،(القاهرة، 2011)، ص7.

(4) هاني رسلان، تفاعلات البيئة السياسية في حوض النيل، في، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،(القاهرة،2009)، ص24.

إلا أن المشروع فشل أثناء المناقشات بسبب الخلافات حول اللاجئين، والخلافات الدينية وغيرها، وأدى ذلك إلى تدخل الأمم المتحدة عام 1990 التي قدمت مشروع مارشال لتنفيذ المشروع، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث على أرض الواقع⁽²⁾.

-مبادرة حوض النيل:

بقي الأمر على حاله بعد ان تفاقمت المشكلة نهاية القرن العشرين، فوُضعت مصر الاتفاقية الإطارية منذ عام 1997 للأمم المتحدة، مع دول الحوض بشأن استخدامات الانهار الدولية المشتركة في غير الأغراض الملاحية التي أقرت بالاتفاقيات القائمة، وبالأخطار المسبق لأية مشاريع تُقام على نهر النيل⁽³⁾.

جاءت فكرة مبادرة حوض النيل عام 1997 كالصاعقة على مصر، و بدأت المبادرة تأخذ شكلها الرسمي في شباط 1999، بمدينة اروشا في تنزانيا إثر توقيع وزراء المياه لدول الحوض بالأحرف الأولى على وقائع الاجتماع الذي خصص لمبادرة حوض النيل، وقد اتفق الوزراء على أن الهدف من المبادرة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال الانتفاع المنصف والمنافع من موارد النيل المشتركة كما قام البنك الدولي وعدد من منظمات الامم المتحدة والمنحون، بدور تسهيلي للمبادرة وقد نجحت المبادرة في عدة مجالات منها انشاء سكرتارية بمدينة عنتبي في اوغندا ومكتب للنيل الشرقي بأديس ابابا، ومكتب للنيل في البحيرات الاستوائية بمدينة كيغالي بدولة رواندا، وتمويل عدد من المشاريع المشتركة وبدأ العمل على إتفاقية الإطار التعاوني للنيل، غير أنه منذ بداية المناقشات، واجهت المفاوضات أزمة التوقيع عليها إذ تم التوقيع من قبل إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا، والتحقت بهم بورندي⁽⁴⁾.

قامت فلسفة مبادرة حوض النيل على تجاوز التعاون التقليدي حول نهر النيل، من مجرد تنسيق استخدام وتوزيع الموارد المائية للنهر إلى التعاون متعدد الأبعاد، بين دول

(2) بطرس بطرس غالي، بين النيل والقدس يوميات دبلوماسي مصري، ص ص 14-15.

(3) محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنتبي والسدود الاثيوبية الحقائق والتداعيات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام، (القاهرة، 2012)، ص31.

(4) هاني رسلان، جدلية الامن والتنمية في حوض النيل: الرؤية السودانية، في: الامن المائي في حوض النيل: اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليب، (القاهرة، 2011)، ص68.

حوض النيل ليشمل مجالات أخرى كالتجارة والطاقة والاستثمار وتطوير الموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة ، استناداً إلى تبادل المنافع والتكاليف، لذا فهي تمثل امتداداً للتطور المهم الذي شهده، أدبيات التعاون والتكامل الإقليمي وتحويل المساحات المائية إلى محور للتعاون، وهذا يعود لعوامل عديدة مثل تزايد الطلب على المياه نتيجة تصاعد احتياجات التنمية الاقتصادية ، وتزايد معدلات النمو السكاني، وهو ما أدى لتحويل المياه إلى أحد مصادر الصراع وتهديد الاستقرار الإقليمي بين الدول المطلة على النهر⁽²⁾.

-مبادرة حوض النيل وفكرة انشاء صندوق تمويل المشروعات

طرح مصر على لسان الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري، في الدورة الجديدة لوزراء مياه دول حوض النيل التي عُقدت في نيروبي منتصف مارس/آذار ٢٠٠٤ ، فكرة استعادة دول الحوض بجزء من الفوائد المائية للتساقط المطري على حوض النيل، وإنشاء صندوق لتمويل المشروعات يلحق بالبنك الأفريقي للتنمية بصورة مؤقتة، وعقد اجتماع للجنة التفاوض المشتركة حول الإطار المؤسسي والقانوني لمبادرة آلية حوض النيل، وشددت رغم ذلك على التمسك بمبدأ الحقوق التاريخية لاستخدامات مصر لمياه النيل، كذلك سعت القاهرة لتلطيف الأجواء ونفي ما يُثار عن بيع دول المنبع المياه لدول المصب، ومنها تصريح لوزير الري المصري محمود أبو زيد لصحيفة الأهرام المصرية الرسمية في فبراير/شباط 2004م، عقب عودته من اجتماعات خبراء ووزراء المياه والزراعة في أفريقيا، أكد فيه أن وزراء المياه في أوغندا وتنزانيا وكينيا أكدوا له أن ما يُثار عن بيع المياه لمصر، لا يعبر عن المواقف الرسمية للحكومات الإفريقية، ولا يتعدى كونها تصريحات صحفية لا تُعبر بالمرّة عن المواقف الرسمية وآراء الحكومات التي تلتزم بها⁽³⁾.

-مشروع برنامج المياه لأفريقيا (WPA)

(2) محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل قراءة في خبرات التعاون الإقليمي، في: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 2009)، ص 49.

(3) شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، الاتفاقيات المائية الدولية الموقعة بين دول حوض نهر النيل، ورقة خلفية حول الوضع المائي في حوض النيل، مؤسسة الأهرام، (القاهرة، د.ت)، ص 20.

وانطلاقاً من أنّ مَحْدُودِيَةِ الموارد المائية تُؤثّر سلباً على استدامة التّمتية في إفريقيا، فقد قامت الحكومة الإيطالية بالتعاون مع اليونسكو في عام 2004 بتبني مشروع برنامج المياه لإفريقيا (WPA) وهو مشروع مُوجه لخدمة الشؤون المائية في عموم أرجاء القارة الإفريقية، وقامت وزارة البيئة والأراضي الإيطالية بتمويل المشروع كليا لتحقيق الأهداف التّمتية للألفية المتعلّقة بالموارد المائية، والامن المائي في ظل بيئة ضاغطة مائياً في مناطق كثيرة من القارة الإفريقية، من خلال توفير امداّات المياه العذبة النظيفة للشعوب الإفريقية في الحضر والريف⁽¹⁾.

قامت مبادرة حوض النيل على تقسيم الحوض إلى حوضين فرعيين هو حوض النيل الشرقي ويشمل مصر والسودان وارتيريا وإثيوبيا، والثاني حوض نيل البحيرات الاستوائية ويشمل الكونغو ورواندا وبوروندي وكينيا وتزانيا وأوغندا ومصر والسودان، واشتملت على تشكيل لجنة لوضع الإطار القانوني والمؤسسي للاستغلال الأمثل، والتوزيع العادل لمياه النيل فيما بين حوض النيل الشرقي للخروج باتفاقية جديدة، تُحقّق فوائد مُتعدّدة لا تقتصر فقط على الحفاظ على حصة مصر الحالية ولكنّها تزيدها بدرجة كبيرة⁽²⁾.

- دور مجلس وزراء مياه دول الحوض في لجنة وضع الإطار القانوني:

تولى مجلس وزراء مياه دول حوض مِلَف الاتفاقية الإطارية تلك في ديسمبر/كانون الأوّل 2005، إذ توالت اجتماعاتهم الوزارية الأوّل في اديس أبابا آذار 2006، ثم في بُورندي مايو 2006، ثم في رواندا شباط 2007، واخيراً في عنيتي بأوغندا يونيو/حزيران 2007، وخلال هذه الاجتماعات وافقت مصر على إحلال مَبْدأ الامن المائي، بدلاً من الاتفاقيات القائمة وعدم إدراج الإجراءات التّفيذية للأخطار المُسبق في الاتفاقية الإطارية، ويكون تعديل بُنود وملاحق الاتفاقية بالأغلبية⁽³⁾.

(1) محمد سالم طابع، دور المؤسسات والقوى الدولية في تسوية قضايا المياه: حالة حوض النيل، في: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 2009)، ص ص 173-174.

(2) احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الامن المائي في حوض النيل، في: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، 2009)، ص 99.

(3) محمد نصر الدين علام، اتفاقية عنيتي والسدود الاثيوبية الحقائق والتداعيات، ص 31.

ومن خلال لجنة وضع الإطار القانوني والمؤسسي للاستغلال الأمثل والتوزيع العادل لمياه النيل فيما بين حوض النيل الشرقي، أدخلت مصر الزيادة المتوقعة لمواردها المائية، من خلال المبادرة ضمن الخطة القومية للموارد المائية التي بدأ تنفيذها في آذار 2005، وقد اجرت اللجنة اجتماعات متعددة للتفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية الجديدة، للتوصل إلى صيغ مرضية لجميع الأطراف مع الأخذ بالحسبان المبادئ والأسس والأعراف، المتفق عليها في القوانين الدولية للمياه العابرة للحدود التي تركز على عدم الإضرار بالآخرين، واحترام المواثيق الدولية وساعدت تلك المفاوضات بالفعل في بناء الثقة بين الدول المعنية ونجحت في تضييق هوة الخلافات، بل أن مصر أعلنت في كانون الأول 2007، على أنه تم الاتفاق على 99% من عناصر الاتفاقية الإطارية⁽¹⁾.

اجتمع مجلس وزراء مياه دول حوض النيل في مدينة الكونغو عام 2008، وتم الاتفاق على اقتسام المياه وقام رئيس المجلس الوزاري الوزير الكونغولي حينها، بزيارة جميع دول الحوض للتوصل إلى صيغة توافقية بصحبة ممثل البنك الدولي وفي زيارتهما للقاهرة في يناير/كانون الثاني 2009، ولقائهما بوزير الموارد المائية المصري؛ إذ نقل الوفد للوزير المصري بأن دول المنبع لا توافق على استخدام كلمة حقوق تاريخية مطلقاً لا بل طلب منهم حذفها والاكتماء بتعبير الاستخدامات الحالية التي وافقت عليه مصر⁽²⁾.

ومع إصرار مصر وتأكيدها على أن لها حقوقاً تاريخية في مياه النيل تكفلها معاهدتان (1929 و 1959) اللتان تمنحانها حق النقص الفيتو، على أي مشروعات قد تؤثر في حصتها، إلا أن دول حوض النيل تقول إن هاتين الاتفاقيتين مورتتان من الحقبة الاستعمارية، فقد وقعت إثيوبيا في العام 2010، اتفاقية جديدة تتيح لها إقامة مشاريع على النهر من دون الموافقة المسبقة لمصر، بل هددت بعض دول الحوض بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجته إلى موارد مائية متزايدة⁽³⁾.

(1) احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الامن المائي في حوض النيل...، ص99.

(2) محمد نصر الدين علام، سد النهضة، ادارة الازمة وحدود الخطر،(القاهرة، 2015)، ص125،

(3) عبد الزهرة الركابي، ازمة المياه بين مصر واثيوبيا، حزيران، 2013، نص المقال متاح على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع:

-أزمة 2009 ودورها في توقيع اتفاقية عنتيبي عام 2010:

بدأت أزمة مياه النيل في الانفجار منذ أيار من العام ٢٠٠٩ ، بعد المؤتمر الذي عقدته وزراء مياه دول حوض النيل في كينشاسا أي الكونغو الديمقراطية، عندما طالبت مصر بالالتزام بمبدأ التشاور والإخطار المسبق في حالة إقامة أية مشروعات مائية على ضفاف النيل، بالاتفاق مع ما ينص عليه القانون الدولي من ضرورة التزام دول المنبع بعدم إحداث أي ضرر لدول المصب، وبما يتفق مع حقوق مصر التاريخية في حصة مياه النيل. فقد فوجئت الأخيرة بإصدار دول حوض النيل بياناً مشتركاً في الاجتماع الطارئ المنعقد في الاسكندرية في يوليو/تموز من العام نفسه حددت فيه موقفها من نتائج اجتماع كينشاسا على اساس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكامله، وعلى أن تلتزم الجهات المانحة بدعم المبادرة، بل وصدرت تحذيرات كثيرة باستبعاد دول المصب من توقيع الاتفاقية في حالة عدم الموافقة على بنودها، وقد تمثلت نقط الخلاف الرئيسية في مطالبة دول حوض النيل كل من تنزانيا ، كينيا، إثيوبيا، أوغندا ، بإعادة النظر في الاتفاقيات القديمة التي تحكم دول حوض النيل⁽¹⁾.

طلبت مصر والسودان بتأسيس مفوضية عليا وعلان دول المنبع فتح التوقيع على الاتفاقية الاطارية في 14 مايو/ايار 2010 ، ومحاولة إنهاء التفاوض لصالح رؤية دول المنبع شكلاً أبرز تداعيات جولة التفاوض التي بدأت في شرم الشيخ بمصر للمدة 13-14 نيسان 2010 ، التي ابرزت عمق التباعد بين رؤيتين متعارضتين لمنظور المصالح الواجب الاحتكام إليه كقاعدة لتنظيم التعاون المائي المستقبلي، فمطلب المفوضية يكتسب مجموعة من المعاني والدلالات الايجابية، المرتبطة بالحرص المصري على استمرار المسار التفاوضي، وإيجاد اليات مؤسسية تساعد على تعميق فرص التعاون الجماعي، وأيضاً يرتبط بالرغبة في المحافظة على المكتسبات التي تحققت من خلال مبادرة حوض

(1) "الاتفاقيات المائية الدولية الموقعة بين دول حوض نهر النيل"، نص المقال متاح على شبكة

المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع :

www.pidegypt.org

النيل، والتطلع كذلك لمرحلة قادمة من التعاون لاتستند على المنظور الأحادي للمصالح، بقدر ما يجب ان تُبنى على قدر اكبر من الثقة والمصلحة والرؤية المشتركة⁽²⁾.

اشتعل فتيل الأزمة المائية في نيسان 2010 عندما توصلت كل من بورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا، إلى اتفاق إطار جديد أي اتفاقية عنيتيبي حول الاستخدام المنصف لنهر النيل، لكن مصر والسودان رفضتا الاتفاقية وتمسكتا بحقوقهما التاريخية، واشترطت مصر عدم المساس بحصتها التاريخية في مياه النيل، مما أدى إلى التصعيد واعتبرت مصر أن المسألة هي حياة أو موت بالنسبة لها، ولكن المشكلة بالدرجة الأساس تعود إلى الحكومة المصرية التي تترك ملفا مهما كملف المياه دون ان تُعيره اية أهمية أو أن تهتم بدول حوض النيل⁽³⁾.

إن الاتفاقية الإطارية التي وقعت عام 2010 بين خمس من دول منبع حوض النيل السبع لاقتسام مياه النهر ادى إلى اشغال فتيل بؤادر أزمة بين تلك الدول من جهة ومصر والسودان من جهة اخرى، كون دول المنبع لم تكن طرفا في الاتفاقيات السابقة لتقسيم مياه النيل، كما ان مصر لم تهتم كثيرا بالتطورات السياسية على الساحة الإفريقية في الوقت الذي ظلت فيه متمسكة بالحقوق التاريخية لها في مياه النهر وأعلنت التزامها باتفاقيتي 1929-1959⁽⁴⁾.

- اتفاقية عنيتيبي ودورها في بناء مشروع سد النهضة:

إن ما أضافته اتفاقية عنيتيبي التي رفضتها مصر فيما بعد ادى إلى تعثر لمبادرة دول حوض النيل وتحويلها إلى مفوضية قادرة على ادارة ملف المياه ، والتعاون بين دول حوض النيل وذلك لمساس الاتفاق بالحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر، وإصرار غالبية دول الحوض على تجاوز هذه الحقوق وإعادة صياغة أطر التعاون على أسس جديدة؛ لذا

(2) ايمن السيد عبد الوهاب، مازق التفاوض ومتطلبات الاستراتيجية المصرية، في، الامن المائي في حوض النيل : اشكاليات التنمية والاستقرار، مطابع الاهرام التجارية- قليب، (القاهرة ، 2011)، ص304.

(3) ولاء علي البحيري، الادارة المصرية لازمة مياه النيل... رؤية تقييمية، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز، 2010، ص99.

(4) اسماعيل سراج الدين، المياه...حرب ام شراكة، مجلة السياسة الدولية، ع181، القاهرة، تموز، 2010، ص36.

بدا سد النهضة ومساره يمثل نموذجا لمستقبل طبيعة العلاقات التعاقدية بين دول حوض النيل في كثير من المراحل، فسد النهضة كان أحد ثمار اتفاق عنثيبي الذي سعت إثيوبيا لتحويله لأمر واقع حاكم لمستقبل العلاقات المائية (1).

يقع سد النهضة على النيل الأزرق بولاية بني شنقول- قماز، بالقرب من الحدود الإثيوبية-السودانية ويبعد عنها من 20-40 كيلو مترا، وأسند إنشاءه لشركة ساليبي الإيطالية بالأمر المباشر، وأطلقت عليه مشروع إكس، وقررت تغيير الاسم إلى سد الألفية الكبير، وقد تم تشكيل المجلس الوطني لتنسيق المشاركة العامة في تشييده، ويتكون المشروع من سد رئيسي من الخرسانة المضغوطة RCC- وسد فرعي على المناطق المنخفضة المجاورة للخزان لمنع غمرها بالمياه، ومحطتين لتوليد الطاقة الكهربائية، ومنطقة تحويل بطاقة 500 كيلو فولت، وقناة تصريف فائض المياه، بسعة تخزين 74 مليار م³ و يبلغ ارتفاع السد 145 م، في حين يبلغ طوله الذي يعترض مجرى النيل الأزرق نحو 1800 م، ويمكنه توليد 6 آلاف ميغا واط (2).

هدفت إثيوبيا من توقيعها لاتفاقية عنثيبي وبناءها لسد النهضة فرض علاقات تعاونية وتعاقدية من قبل دول المنبع، لإحداث تغييراً واضحاً في منهجية المفاوضات وقواعده التي انطلقت من مبادرة حوض النيل، وتجاوزاً لقواعد عدم الأضرار والدفع نحو إيجاد تكتلات وتوازنات قوى جديدة في منطقة حوض النيل دون العناية إلى دول المصب (3).

وبدءاً من عام 2013 شهدت العلاقات بين مصر ودول أفريقيا منهجاً جديداً لم يتم التركيز فيه على المحور المائي فقط، ولكنه تجاوزه إلى محاولة بلورة معادلة تعاونية شاملة

(1) ايمن السيد عبد الوهاب، سد النهضة منهاج حاكم للعلاقات المصرية الاثيوبية، مجلة الملف المصري، ع51، تشرين الثاني، (القاهرة، 2018)، ص 9.

(2) أحمد علي سليمان سد النهضة الأثيوبي.. ومستقبل الأمن القومي المصري لقراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة تاريخ الإضافة: 2013/6/3

<http://www.alukah.net/culture>

(3) ايمن السيد عبد الوهاب، "التعاون المائي في حوض النيل بين الإدراك السلبي ومسؤولية الأبعاد السياسية"، مجلة افاق افريقية، عدد39، مج 11، 2013، ص179.

لكافة المجالات التنموية والاقتصادية وبطبيعة الحال انعكس ذلك نسبياً على العلاقات مع إثيوبيا⁽⁴⁾.

ومع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي⁽¹⁾ إلى الحكم في مصر بدأت مرحلة جديدة من العلاقات فيما يخص إدارة ملف المياه ، وتحديد ملف سد النهضة وأُعتمد في هذه المرحلة على التهدئة والعودة للحوار واحتواء التصعيد، فظهر ذلك جلياً في استئناف المفاوضات وتنفيذ توصيات اللجنة الدولية من خلال مكتب استشاري عالمي، وقام السيسي بزيارة إثيوبيا عام 2015 ، وألقى خطاباً في البرلمان الإثيوبي أكد فيه على حقوق الشعبين في التنمية والرخاء ، وتم إطلاق آلية المفاوضات الثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا حول الترتيبات الفنية لسد النهضة، ووقع معهما وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة التي تضمنت 10 مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة لمبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية، فضلاً عن قيام الرئيس المصري بزيارة إلى كل من رواندا، وأوغندا، كينيا، تنزانيا، لا بل استضافت مصر الكوميسا والسادك وتجمع شرق أفريقيا في شرم الشيخ آذار

(4) امانى الطويل، العلاقات المصرية الإثيوبية بين المحددات والتحديات، مجلة الملف المصري، ع51، تشرين الثاني، القاهرة، 2018، ص ص 6-7.

(1) ولد عبد الفتاح السيسي في حي الجمالية بالقاهرة في عام 1954، تخرج من الكلية الحربية المصرية عام 1977، حصل على الماجستير من كلية القادة والأركان في العام 1987، فضلاً عن حصوله على الماجستير من كلية القادة والأركان البريطانية عام 1992 بالتخصص نفسه ، حصل على زمالة من كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام 2000، و زمالة كلية الحرب العليا الأمريكية عام 2006، تدرج في المناصب العسكرية ورقية من رتبة لواء الى رتبة فريق أول ، ثم اصبح وزيراً للدفاع عام 2012، ثم رقي الى مرتبة مشير عام 2014، وفي الثالث من تموز 2013 أعلن عن خضوعه لرغبة الشعب المصري الذي خرج في مظاهرات حاشدة يوم الثلاثين من حزيران 2013 ، لإعلان عدم رغبته في استمرار حكم الإخوان المسلمين اذ تمت الاطاحة بالرئيس محمد مرسي ثم أعلن عدة إجراءات عرفت بخارطة الطريق، إلا أن مؤيدي جماعة الإخوان والتبعض من افراد المجتمع الدولي اعتبروا ما حدث انقلاباً عسكرياً على شرعية البلاد، وحقق على أثرها شعبية كبيرة مما دفعه الى الإعلان في شهر آذار 2014 استقالته من وزارة الدفاع وترشيحه رسمياً لانتخابات رئاسة الجمهورية المصرية والتي فاز بها بنسبة 96,9% ليصبح رئيساً لبلاده الى الان، ينظر: إطلال سالم حنا، "بطرس بطرس غالي ونشاطه السياسي 1977-2016"، ص ص 212-222.

2015 ، التي على أثرها تم الإعلان عن انشاء اول منطقة تجارة حرة بين الدول الإفريقية التي تضم ما يقرب من نصف سكان القارة⁽²⁾.

اجتمع وزراء الموارد المائية لكل من دول مصر وإثيوبيا والسودان في العاصمة السودانية الخرطوم في آذار 2015 ، وتم توقيع مذكرة تفاهم تحدد الخطوط العريضة الأولية لكل بلد واهتماماته، التي صادق عليها الرؤساء الثلاثة في 23 آذار من العام نفسه ، وكان الاجتماع خطوة رئيسية نحو تسوية الصراع نهائياً، وجعلت الاجتماعات الحكومات الثلاث أقرب إلى الرأي الأثيوبي، أما وجهة نظر المصرية فقد بدا الدبلوماسي المصري الذي شارك في المحادثات غير راضٍ لعقد اجتماع بعد اجتماع حال دون التوصل إلى أية نتائج مرجوة، وأكد أنهم يضيعون الوقت لا أكثر، وهذا مالم يكن في مصلحة مصر، لأن الاجتماعات ساعدت اديس أبابا فقط ، على فرض حقائق جديدة على الأرض ويبقى استمرار الصراع على مياه النيل يصعب تفسيره من الناحية التقليدية من وجهة نظرهم⁽¹⁾.

الخاتمة:

توصلنا في دراستنا إلى جملة من النتائج والتوصيات أبرزها:

- إن مشكلة المياه تتطلب مباحثات جدية بين الدول المعنية بوجود وسيط دولي ، الذي يجب اختياره وفق شروط مهمة تشمل القدرات المالية والتكنولوجية التي يمكنه تقديمها لمساعدة الدول المتحاوره ، التي تتوفر فيها صفات رسمية دولية كالأهم المتحدة وبنك النقد الدولي، إذ أن مشاركة دول الحوض في الاجتماعات عن المياه لم تزد عن كونها رفعاً للعتب.
- إعداد خطة استراتيجية لإدارة المياه بمشاركة كل الدول المتشاطئة سواء كانت دول المنبع أم دول المصب، مع العمل على ضمان الإلزامية في التنفيذ بعيداً من متغيرات السياسة

⁽²⁾ اميرة محمد عبد الحليم، سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل، مجلة الملف المصري، ع41، آذار، القاهرة، 2018، ص42.

⁽¹⁾ Fred H. Lawson, Egypt versus Ethiopia: The Conflict over the Nile Metastases, The International Spectator Italian Journal of International Affairs, Charles University in Prague, October 2017, p2, <http://www.tandfonline.com/loi/rspe20>

بمشاركة الخبراء والاستشاريين، والوزارات المختصة، والمنظمات غير الحكومية المعنية، وممثلي المنظمات الدولية.

- وضع برامج توعوية جماهيرية، وأخرى لتدريب العاملين فيها مع الأخذ بالحسبان الاستفادة من الموارد المائية الأخرى كالمياه الجوفية، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال المياه، واستخدام الطرائق الحديثة التي تقلل فقدان المياه أو ضياعها، وإنشاء محطات تنقية للمياه العادمة، ووضع برامج توعية عن الزراعة المتطورة.

References :

- **Relations between Israel and the Nile Basin** ،Abbas Sameh May ،June 6, 2010 ،countries11 ، 2016.
- **...The Nile Basin countries**Sayyid, “ –Wahhab Ayman al-Abd al ” ،and the faltering negotiations dimensions the political .International Politics Journal, p. 181, Cairo, July, 2010, p. 96
- **Water and Development** Abdel Halim Amira Mohamed, “ ”، **Requirements in the Upstream Countries of the Nile** .nal, p. 181, Cairo, July, 2010, p. 80urInternational Policy Jo
- **Egypt's foreign policy towards** ،Abdel Halim Amira Mohamed The Egyptian File Magazine, Issue ، **the Nile Basin countries** .March, Cairo, 2018, p. 42 ،41
- Sayed-Abdel Wahab Ayman El(2009)**The Nile Basin ntroduction to Strengthening Collective I Initiative... An Cooperation, in, The Nile Basin, Opportunities and Problems** –Center for Political and Strategic Studies at Al ، **of Cooperation** .p. 79 ،(Ahram Center, (Cairo
- Sayed-Abdel Wahab Ayman El(2011)**The Negotiation** in, ، **d the Requirements of the Egyptian Strategyan Dilemma** Water Security in the Nile Basin: Problems of Development and .Qalyub, (Cairo), p. 304 –Ahram Commercial Press –Stability, Al

- Sayed–Abdel Wahab Ayman El(2018)**The Renaissance Dam –Al ، Ethiopian relations–gyptianE is a ruling platform for .Masry Magazine, No. 51, November, (Cairo), p. 9–Malaf Al**
- **Water Cooperation in the “ ،Sayed–Wahab Ayman El–Abdel Nile Basin between Negative Perception and the snoziroH nacirfA ” ،Responsibility of Political Dimensions .zine, No. 39, Vol. 11, 2013, p. 179gaMa**
- ul Ghani Muhammad Abdul Momin MuhammadAbd(2011)**Egypt –Dar Al ، 1981–and the conflict over the Horn of Africa 1945 .Kutub and National Documents Press, (Cairo), p. 16**
- Abdul Rahman Hamdi(2010) **dan Dynamics of Conflict Cooperation in the Nile Basin, Journal of International .p. 66 ،p. 181, Cairo, July ، Politics**
- Khair Karen–Abu al(2010)**Water management in an era of .International Policy Journal, p. 181, Cairo, July, p. 31 ، scarcity**
- **Basin and Zionist leThe Ni ،Abu Shuisha Hussein Salem ،pg. 147 ، Ambitions**
- Abu Zaid Ahmed Mohammed (2014)**bank Other: vision to conflict Ethiopian on waters Arab Siyasat ، The Nile .magazine, issue 7, March, Dubai, p. 16**
- **The Egyptian Administration of the Nile ،Buhairi Walaa Ali–Al International Policy Journal, ،An Evaluative View ... risisC Water .p. 99 ،p. 181, Cairo, July, 2010**
- Allam Mohamed Nasreddin(2015)**Renaissance Dam, Crisis ،Cairo), p. 125) ، Management and Danger Limits**
- **Entebbe Agreement and the ،Din–Allam Muhammad Nasr al .p. 31 ، and Implications pian Dams, FactsioEth**

- Din-Qusi Daa Al-Al(2011) **c of security and The dialecti** the Egyptian vision, in: Water : **development in the Nile Basin** Security in the Nile Basin: Problems of Development and .Qalyub, (Cairo), p. 52 – sAhrm Commercial Pres–Stability, Al
- **Ethiopian Relations between –Egyptian** ،Taweel Amani–Al Masry Magazine, –Malaf Al–Al ، **Determinants and Challenges** .7–No. 51, November, Cairo, 2018, pp. 6
- Ayman El Sayed Abdel Wahab(2011)**The Egyptian vision** **sis and formulating collective ribetween managing the c** in: **Problems cooperation, in: Water Security in the Nile Bas** –Ahrm Commercial Press –Al ، **of Development and Stability** .Qalyub, (Cairo), p. 7
- development partners for research and consulting ،Training **conventions hydro ationalrninte signed between Countries** **pelvis river** a background paper on the water ، **The Nile** Ahrm Foundation, (Cairo, Dr. T), –le Basin, Alsituation in the Ni .p. 20
- Farhat Mohamed Fayez(2009) **The future of cooperation** **ing in the adbetween the Nile Basin countries, a re** in: The Nile Basin, ، **experiences of regional cooperation** hram Center for A–Opportunities and Problems of Cooperation, Al .Political and Strategic Studies, (Cairo), p. 49
- for my bows **Where does the Nile water come** ،Din–Daa El p. 181, Cairo, (July, ، **I Policy Journalnafrom?, Internatio** .p. 38; For the Nile Basin countries, see Appendix 1 ،(2010
- for my passengers **Crisis between Egypt and** ^{Water} ،Abdel Zahra June 2013, the text of the article is available on the ،**Ethiopia** :^{at} Internet

- **s and Egyptian Water he Renaissance Dam CrisiT** ،Ghaith Mai Arab Center for Research and Studies, the text of the ، **Security** : at ، article is available on the Internet
- **Between the Nile and Jerusalem** ، Ghali Boutros Boutros .15–pp. 14 ، **Diaries of an Egyptian Diplomat**
- ،hali Boutros BoutrosG(2015)**Between the Nile and** translated by ، **Jerusalem, Diaries of an Egyptian Diplomat** .86–Shorouk, (Cairo), pp. 85–Naji Ramadan, 2nd edition, Dar Al
- Hany Raslan(2011)**The dialectic of security and** in: ، **Sudanese vision edevelopment in the Nile Basin: th** Water Security in the Nile Basin: Problems of Development and .Qalyub, (Cairo), p. 68 –am Commercial Press Ahr–Stability, Al
- Taweel Amani (2011)**ects of regional variables on The eff** Water :in ، **opportunities for cooperation in the Nile Basin** Security in the Nile Basin: Problems of Development and .Qalyub, (Cairo), p. 141 –Ahram Commercial Press –Stability, Al
- mMahmoud Ahmed Ibrahi(2009)**in security Problems of water** in: Nile Basin Opportunities and Problems of ، **the Nile Basin** Ahram Center for Strategic Studies, (Cairo), p. –tion, AlraCoope .79
- **Water Security Problems in the Nile** ،Mahmoud Ahmed Ibrahim .pg. 99 ،... **Basin**
- **ty Problems in the Nile Water Securi** ،d IbrahimMahmoud Ahme ation, erin: Nile Basin Opportunities and Problems of Coop ،**Basin** Ahram Center for Political and Strategic Studies, (Cairo), p. –Al .99

- din AllamMohamed Nasred(2012)**Entebbe Agreement and the**
Ahram Center for –Al ، **Ethiopian Dams: Facts and Implications**
.Political and Strategic Studies, (Cairo), p. 31
- **The Water Conflict between** ،ahimShaker Ibr Mohamed Safa
External A Study of : **Egypt and the Nile Basin Countries**
the text of the article is available on ،"2010–Interferences "1990
: at Internet the
- Raslan Hani(2009)**The interactions of the political**
n, in, The Nile Basin, Nile Basi environment in the
Ahram –Al ، **Opportunities and Problems of Cooperation**
.er for Political and Strategic Studies, (Cairo), p. 24Cent
- ، Salman Muhammad(2011) **The Impact of Strategic Indicative**
he Nile Variables on the Nature of Water Interactions in t
in: Water Security in the Nile Basin: Problems of ، **sinBa**
–Ahram Commercial Press –y, AlDevelopment and Stabilit
.180–Qalyub, (Cairo), pp. 179
- Shabana Ayman(2011)**lectic of security and The dia**
eam development in the Nile Basin: the vision of the upstr
ies, in: Water Security in the Nile Basin: Problems of countr
–Ahram Commercial Press –Al ، **Development and Stability**
.Qalyub, (Cairo), p. 118
- Sharaf El Din Ahmed Badr(2010)**Economic cooperation**
ournal, International Policy J ، **between the Nile Basin countries**
.p. 181 ،Cairo, July ،181 .p
- ، **Mayah... War or Partnership**–Al Din Ismail–Siraj Al
.International Policy Journal, p. 181, Cairo, July, 2010, p. 36

- **the Grand Ethiopian Renaissance Dam..** ،Suleiman Ahmed Ali
ing of the a read) yn national securitand the future of Egyptia
Added date: 3/6/2013 (scenarios for confronting the crisis
- med SalmanTaya Moha(2009)**The Role of International
Institutions and Powers in Settling Water Issues: The Case
f Nile Basin Opportunities and Problems o :in ، of the Nile Basin**
Ahram Center for Political and Strategic Studies, -ion, AlCooperat
.174–pp. 173 ،(Cairo, 2009)
- Taye Mohamed Salman(2010) **Egyptian Water Needs...Future**
p. ،International Policy Journal, p. 181, Cairo, July ، **Challenges**
.51
- Sayed–The Carpenter Ahmed El(2010)**ds an integrated Towar**
–Al ، **vision for the development of the Nile revenues**
.48–lia Magazine, p. 181, Cairo, July, pp. 47Daw–ISeyassah A

The Water Crisis and its Impact on the Nile Basin Countries from the Twentieth Century until 2015

Etlal Salim Hanna *

Abstract

The problem of water is one of the most important problems facing the Nile Basin countries at the regional and international levels, and it affects the relations between them, specifically the downstream countries Egypt and Sudan, especially with the Western countries trying to get closer to the African countries to ensure their interests in the region.

Hence, our study came to explain the nature of the problem and its impact on Egypt's relations with the Nile Basin countries, to

*Asst.Prof / History Department/College of Education /University of Al-Hamadniya .

know its causes and then to clarify the motives that led to their agreement at the beginning of the twenty-first century.

The issue of water and the construction of dams on the Nile Basin, is one of the most important issues that was and still leads to tension and escalation between Egypt and the basin countries, and turned into a political and economic weapon, to reach the emergence of the crisis due to the growth of the population size and economic development, and the attempts of the Nile Basin countries to improve. the social and economic level of its citizens.

Keywords: Water problem, Nile Basin countries, Egypt ,Nile rever,Treatment.